وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ ،بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٦/١٢/١٩ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٢/١٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٣٢٨٨٣٢ ج (فقط مليونان اثنان وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألفًا وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٢٩٣٨٥٠ ج (فقط مليونان اثنان ومائتان وثلاثة وتسعون ألفًا وثمانمائة وخمسون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٣٤٩٨٢ ج (فقط أربعة وثلاثون ألفًا وتسعمائة واثنان وثمانون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٢/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد